عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

استبيان الهدن (3/3): دعامة هشة في أطروحات الحل السياسي

مسار الإدارة المحلية وتعزيز الممارسة الديمقراطية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 12 شباط/ فبراير 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المحتويات

مصطلحات الدراسة 2
ملخص تنفيذي 3
تمهيد 4
هشاشة اتفاقيات الهُدن 5
1. تدني الثقة بالنظام 5
2. انخفاض التوقعات باستمرارية الهدن 9
3. إشكالية الحضور الشعبي في اتفاقيات الهدن 12
4. الأثر المتدني للهدن على معاش الناس وأحوالهم 14
خاتمة 15

مصطلحات الدراسة

- **تاريخ الدراسة:** من 1-7-2014 إلى 5-8-2014.
- **عدد الإجابات:** 1026 مستجيب.
- **الداخل:** حيز جغرافي يقع داخل نطاق الحدود السياسية لسورية.
- **الخارج:** مناطق يقيم فيها سوريون لاجئون في دول مجاورة (لبنان، الأردن).
- **المناطق المحاصرة:** حيز جغرافي فرضت عليه قوات النظام السوري وميليشياته طوقاً عسكرياً يتباين في شدته وطبيعته، بشكل يحول دون حرية تنقل الأشخاص وحركة الإمدادات الغذائية والطبية والوقود وغيرها من الحاجات الأساسية.
- **المناطق غير المحاصرة:** حيز جغرافي تتوافر فيه حرية تنقل الأشخاص وحركة الإمدادات الغذائية والطبية والوقود وغيرها من الخدمات.
- **المناطق المكتفية ذاتياً:** مناطق لا تخضع لسيطرة النظام تمتلك المقومات الأساسية للحياة من موارد خاصة بها وكادر بشري، غير معتمدة اعتماداً كبيراً على الخدمات الحكومية أو على الموارد من خارج حيزها الجغرافي.
- **المناطق غير المكتفية ذاتياً:** مناطق لا تخضع لسيطرة النظام، غير أنها لا تمتلك المقومات الأساسية للحياة وتحتاج بشكل أو آخر الخدمات والموارد التي تأتيها من خارج حيزها الجغرافي.

ملخص تنفيذي

تعد الهُدن وقف مؤقت للعميات العسكرية مفتوح على احتمالات عدة، فقد تتطور لتشكل مدخلاً لعملية سياسية يناط بها إنهاء حالة الصراع القائمة، أو تكون مجرد آلية تسكينية لصراع مأزوم، أو تتداعى نتيجة التباين في التوقعات وتضارب مصالح أطراف الصراع التي تحكمها اعتبارات البيئة المحلية والمؤثرات الخارجية، وقد ناقشنا في الجزء الثاني من دراسة الهُدن أثر خصائص البيئة المحلية على الموقف من الثورة والنظام، ومدى ضآلة تحسن الحال المعاشي والاجتماعي والحقوقي عقب الهُدن لننتقل في هذا القسم إلى تحليل منظور الناس للهدن وطرفيها بهدف الوصول إلى مؤشرات عامة يمكن الاستناد إليها في توقع مآل الهدن.

واستناداً لما سيظهره تحليل البيانات يمكن القول بهشاشة اتفاقيات الهُدن وعدم امتلاكها لمقومات الاستمرارية بصيغتها القائمة التي لا تعدو عن كونها آلية تسكينية للصراع، كما تعكس النقاط التالية:

- هنالك أكثرية ترفض بشكل مطلق عودة الأمور لسابق عهدها قبل الأحداث وهذا شامل لشرائح المجتمع لكل من الذكور والإناث وللشرائح العمرية على حد سواء.
- تشير النتائج إلى انخفاض ثقة الشرائح المجتمعية في مناطق الهدن-بغض النظر عن الجنس والعمر-بالنظام على اعتبار أنه الطرف الأكثر توقعاً لخرق اتفاقيات الهدن.
- إن انخفاض مؤشر الثقة بالنظام يقابله ارتفاع مؤشر ثقة السكان المحليين بالفصائل العسكرية باعتبارها ممثلاً لهم (58%)، وتفضيلهم بقائها في أماكن سيطرته عقب الهُدن (67%).
- رغم وجود ميل عام لتفضيل استمرارية الهدن، إلا أن هنالك توافق لدى الشرائح العمرية والذكور والإناث على إنهائها في حال تمكن الحر من تغير كفة التوازن الميداني في المقام الأول، وفي المقام الثاني بقيام النظام بخرقها.
- ضعف التمثيل الشعبي للهدن حيث لم تتجاوز نسبة من كان لهم ممثلين في عقد اتفاقيات الهُدن 19.5% فقط للإناث، و33% بين الذكور، في حين بلغ متوسط مشاركة ممثلي الشرائح العمرية في اتفاقيات الهُدن تقريباً 29%.
- ما تزال مناطق الهُدن أسيرة الأزمات المعاشية والخدمية، حيث يأتي في مقدمتها ضعف القدرات المالية ثم غياب الشعور بالأمن فنقص السلع الأساسية، وأخيراً غياب القدرة على التحرك بحرية.

تمهيد

طرحت في الآونة الأخيرة مجموعة من المقاربات السياسية على أمل إحداث اختراقات تسهم في توطئة آليات دافعة للحل السياسي بعدما تبين صعوبة الحسم العسكري لأي من طرفي الصراع.

وقد شكلت الهُدن القاسم المشترك بين هذه الطروحات باعتبارها نقطة البدء في مسار طويل من الإجراءات لحل الصراع الدائر في سورية، ولكن السؤال الذي يتم إغفاله في هذه الطروحات، هل تمتلك الهُدن مقومات النجاح وفرص الاستمرارية لكي تكون مدخلاً لحل سياسي، أم أنها تختزل في طياتها عوامل تداعيها وبالتالي لا تعدو عن كونها مجرد آلية تسكينيّة للصراع؟

وفي إطار استشراف مسار اتفاقيات الهدن، سيتم تحليل الموقف العام من الهُدن وطرفيها من خلال تقاطع المتغيرات الإحصائية للاستبيان، وصولاً إلى استخلاص المؤشرات العامة التي يمكن الاستناد إليها للحكم على مآل الهدن.

هشاشة اتفاقيات الهُدن

تظهر النتائج مؤشرات يمكن الاستناد إليها للقول بهشاشة اتفاقيات الهُدن القائمة التي لا تعدوا عن كونها تهدئة التقاط نفس، لا خطوة جدية باتجاه السلام.

1. تدني الثقة بالنظام

إن التوقعات باستمرارية الهُدن دون خروقات منخفضة وهو ما أجاب به 4.19% فقط من العينة المستطلعة، أما عن الجهة المرجحة لخرق اتفاقيات الهُدن فتصدرها النظام السوري بنسبة بلغت 63.39%.

وبتحليل الأرقام يظهر تقارب موقف الذكور والإناث على حد سواء فيما يتعلق بتحميل النظام مسؤولية خرق اتفاقيات الهُدن حيث أجاب قريب 65% من الإناث بأن النظام هو الطرف المرجح لخرق الهدن، في حين حمل تقريباً 63% من الذكور الرأي نفسه (الشكل 1).

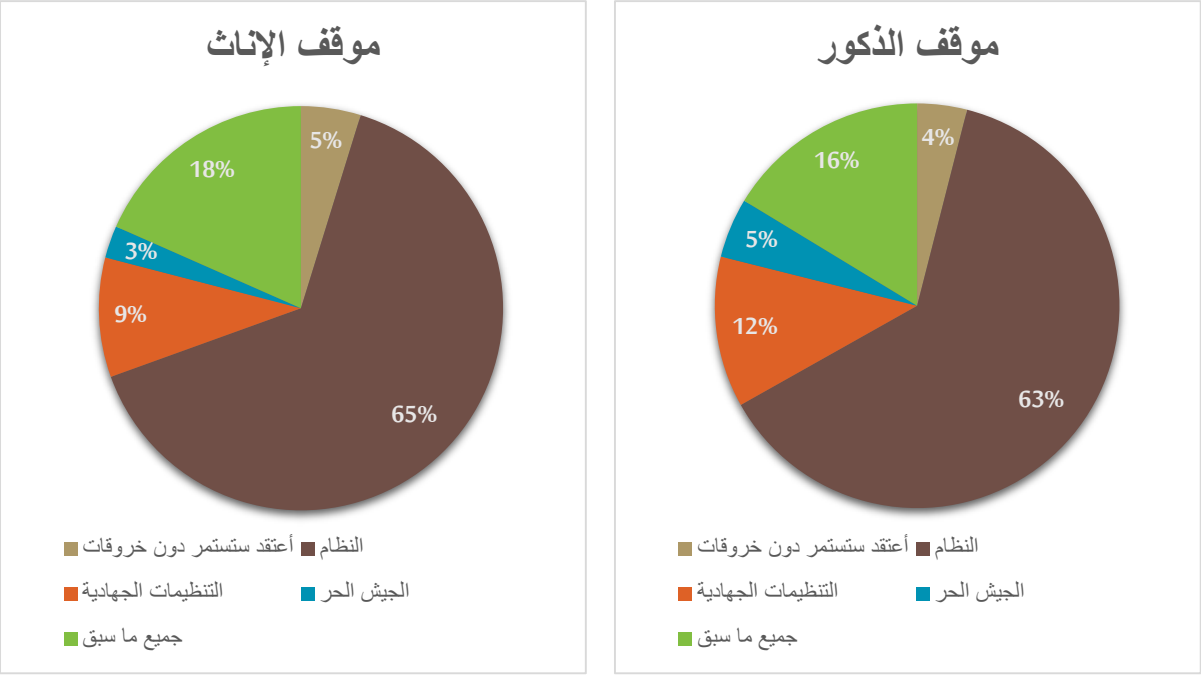

الشكل (1) موقف الذكور والإناث من الجهة المسؤولة عن خرق الهدن

كما أظهرت النتائج تقارب موقف الشرائح العمرية باعتبار النظام الجهة المرجحة لخرق اتفاقيات الهدن، حيث عبر 57.3% من أعضاء الشريحة العمرية بين 15-21 سنة عن تلك القناعة، مقابل 69% تقريباً من أعضاء الشريحة العمرية بين 36-46 سنة، في حين حمل 64% من أعضاء كل من الشريحتين العمريتين بين 22-35 وفوق الـ 47 الرأي نفسه. (الشكل 2).

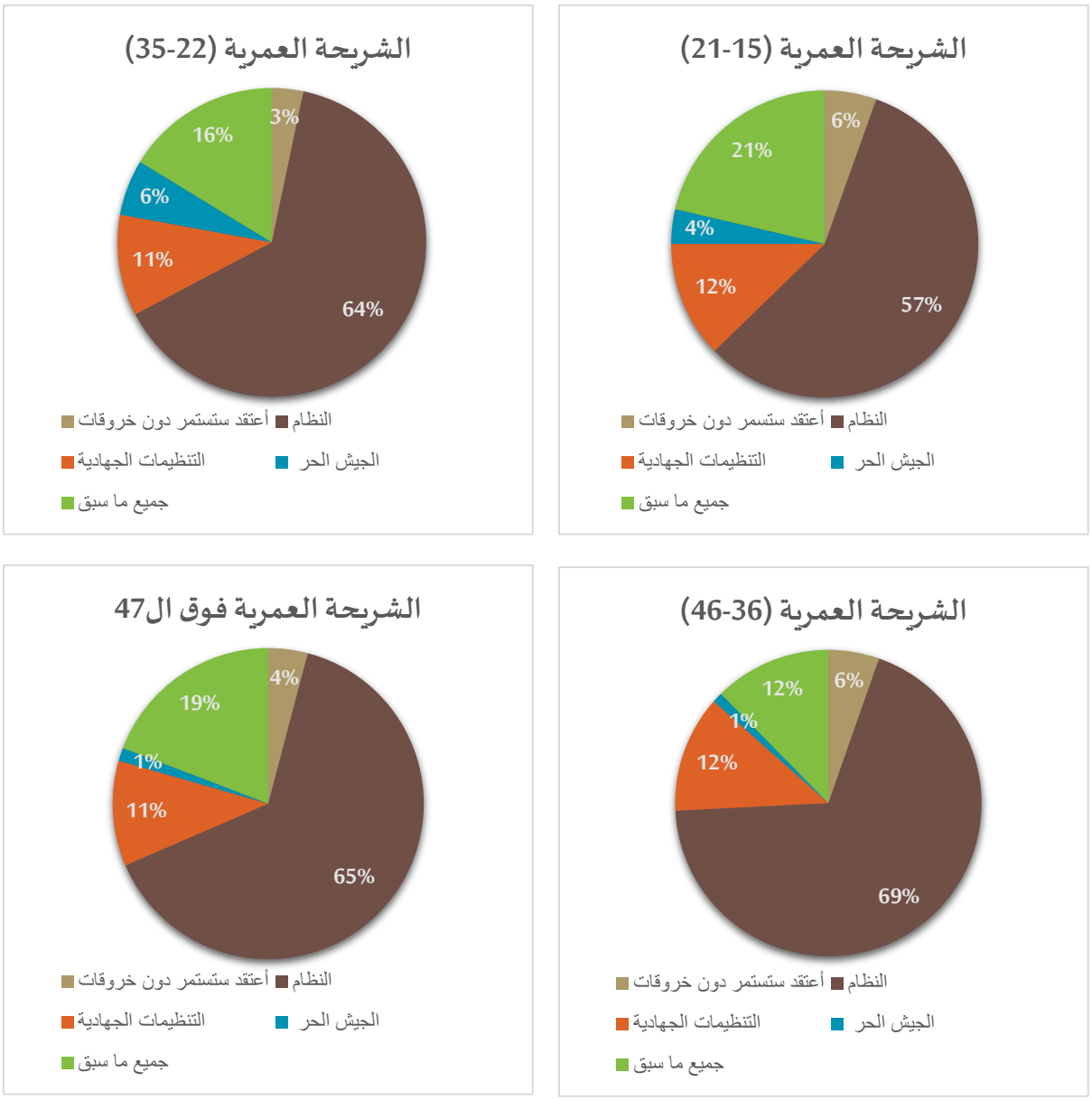

الشكل (2) الجهة المسؤولة عن خرق اتفاقيات الهُدن من منظور الشرائح العمرية

يمكن القول إن تقارب موقف جميع شرائح المجتمع-بغض النظر عن فارق العمر وعامل الجنس-تجاه اعتبار النظام الطرف الأكثر ترجيحاً لخرق اتفاقيات الهُدن مستقبلاً يعد مؤشراً على تدني ثقة مناطق الهُدن بكل مكوناتها بالنظام كطرف يمكن الركون إلى وعوده، مستحضرين اتفاقيات لم يلتزم بها منذ بدء الأحداث وما قبلها.

وعلى الرغم من محاولات استغلال الكارثة الإنسانية للشعب السوري لدفعه للقبول بعودة الأمور لما كانت عليه قبل الأحداث والتصالح مع النظام، ولكن الأرقام تفيد بالرفض المطلق لما يزيد عن نصف العينة لهذا الخيار، وقد حمل كل من الذكور والإناث الموقف نفسه، حيث عبر 61.3% من الذكور و51% تقريباً من الإناث عن رفضهم المطلق لعودة الأمور لسابق عهدها. الشكل (3).

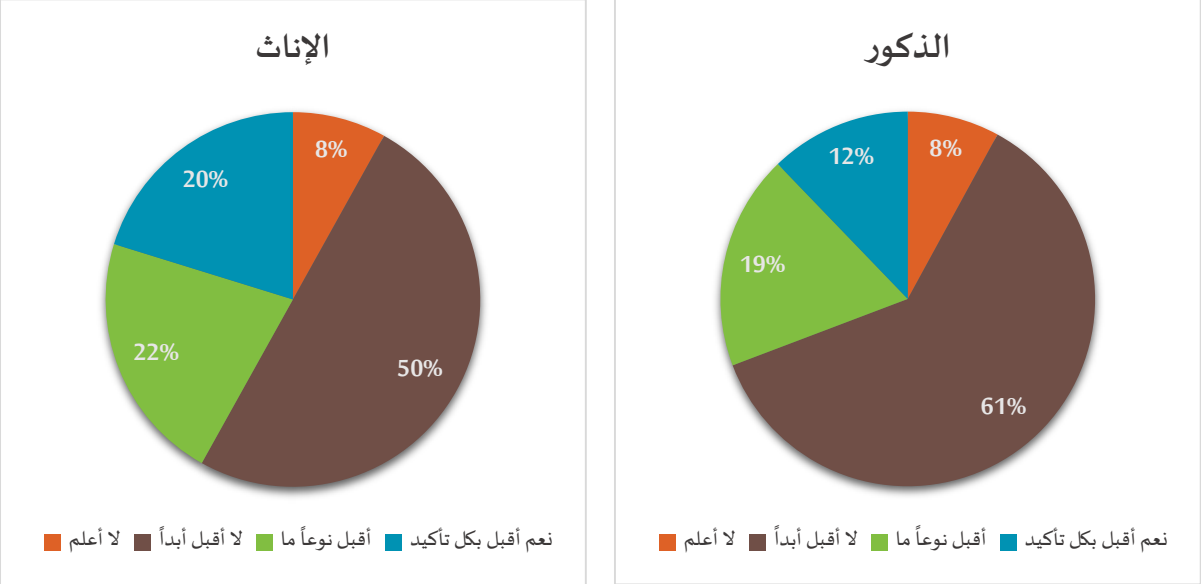

الشكل (3)، موقف الذكور والإناث من عودة الأمور لسابق عهدها قبيل الثورة

وتتكرر نفس الظاهرة عند أكثرية مستجيبي الشرائح العمرية (الشكل 4)، حيث أكد تقريباً 61% من أعضاء الشريحة العمرية المستطلعة أراءها (15-21) عدم تقبلهم لهذه الفكرة، في حين يلاحظ تطابق موقف الشرائح العمرية بين (22-35) و (36-46) وفوق الـ 47 عاماً فيما يتعلق بالرفض المطلق لطرح كهذا بنسبة بلغت 57.5% من أعضاء كل من الشرائح العمرية السابقة، بالمقابل يلحظ تدني نسبة من يوافق بكل تأكيد على عودة الأمور لسابق عهدها حيث بلغت وسطياً 14% تقريباً من أعضاء كل من الشرائح العمرية المستطلعة أراءاها.

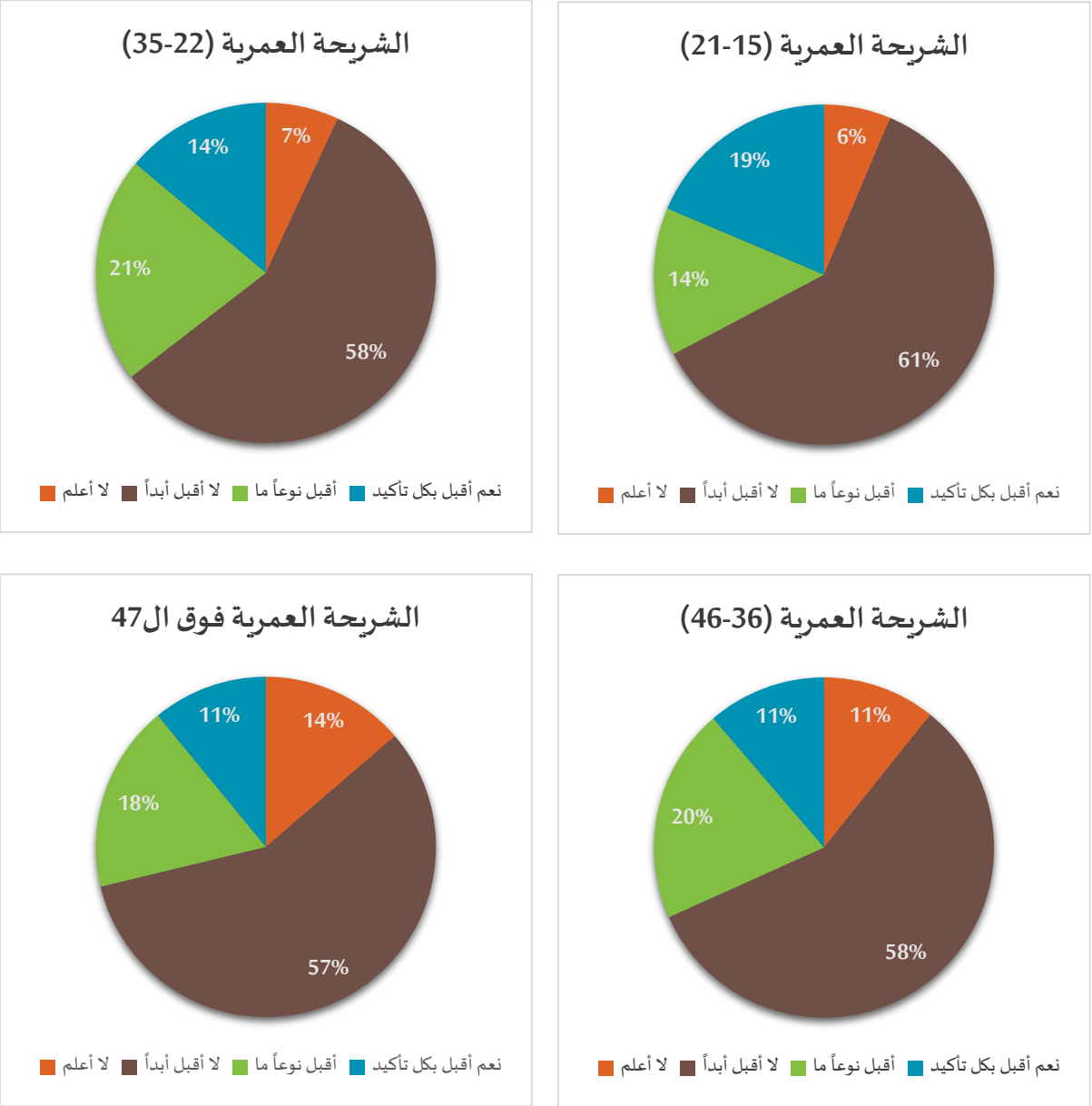

الشكل (4)، موقف الشرائح العمرية من فكرة عودة الأمور لسباق عهدها

وإزاء تدني مؤشر الثقة بالنظام ومؤسساته الأمنية والعسكرية، -وعلى الرغم من اعتراء مسيرة الجيش الحر بعض الأخطاء في سياق معركته ضد قوات النظام وميليشياته الطائفية-تبرز فصائل الجيش الحر كعامل أمان وثقة للمجتمعات المحلية وهو ما يظهر بميل 58% من عينة الاستطلاع للفصائل العسكرية باعتبارها ممثلاً لهم، إضافة لرغبة 67% من عينة الاستطلاع بقاء الحر في أماكن سيطرته عقب اتفاق الهدنة، بينما يلحظ تدني نسبة المطالبين بانسحاب كامل للجيش الحر لتبلغ 6%. (الشكل 5)

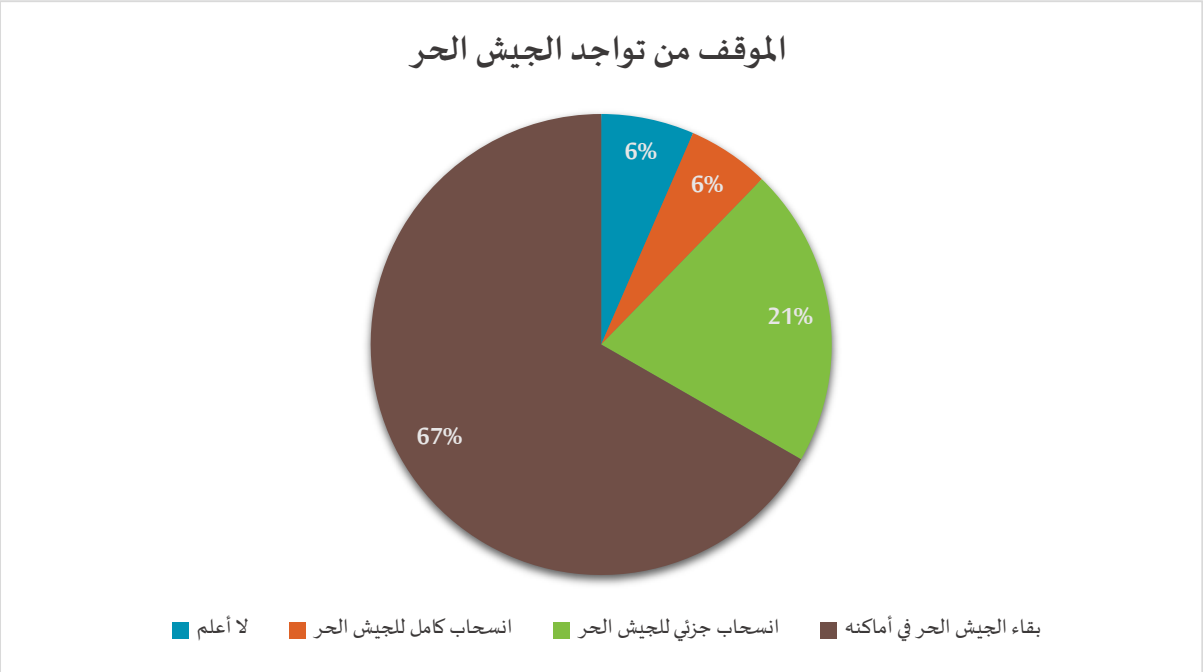

الشكل (5)، الموقف من تواجد الحر عقب الهدنة

يمكن تفسير ثقة الناس بالجيش الحر بكونه جزء من النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية، فضلاً عن كونه أداة ردع لقوات النظام وميليشياته كي لا تستغل الهدنة للقيام بإجراءات انتقامية بحق سكان مناطق الهدن.

2. انخفاض التوقعات باستمرارية الهدن

تخضع اتفاقيات الهُدن لاعتبارات عدة تحكم استمراريتها، ومتى انتفت الأسباب الموجبة لها كخيار ضرورة فإن احتمالية استمراريتها تتضاءل، وبخصوص قرار الذكور والإناث إنهاء الهدنة، أظهرت الأرقام توافق كل منهما حول العوامل المفضية لاتخاذ قرار إنهاء الهدنة، حيث أجاب 38% من الذكور عن اختياره إنهاء الهدنة إذا استعدت فصائل الجيش الحر بشكل كافي لتغير موازين القوى، بينما حمل 24% من الإناث الموقف نفسه، أما العامل الثاني فتمثل بنقض النظام لاتفاقيات الهُدن في المناطق المجاورة، وهنا يلحظ تقارب موقف الذكور والإناث لتغدوا الفروق بسيطة جداً، حيث عبر 22.4% من الإناث مقابل 22.1% من الذكور عن قرارهم بإنهاء الهدنة في بدأ النظام بخرقها في مناطق مجاورة لهم. بالمقابل بلغت نسبة الرافضين لإنهاء الهدنة لأي سبب لدى الذكور 10%، في حين بلغت 18% لدى الإناث. (الشكل 6)

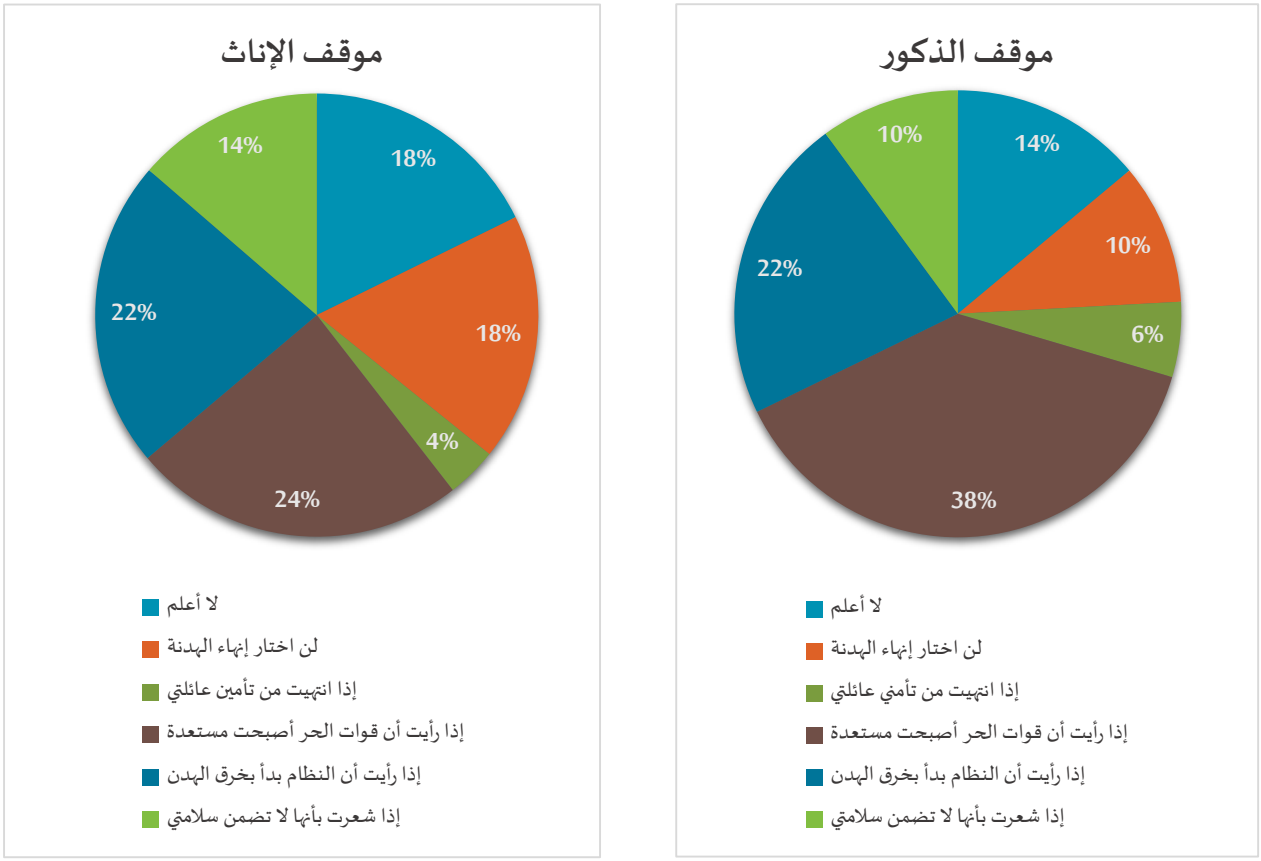

الشكل (6)، العوامل المساهمة في إنهاء الهدنة

وبالانتقال لموقف الشرائح العمرية من مسألة إنهاء الهدنة، نجد توافق لدى الشرائح العمرية على ربط إنهاء الهدنة بعاملي استعداد الحر وخرق النظام للهدن (الشكل 7)، في حين جاء متوسط نسبة إصرار الشرائح العمرية على استمرارية الهُدن وعدم إنهائها أبداً منخفضاً حيث بلغ 14%.

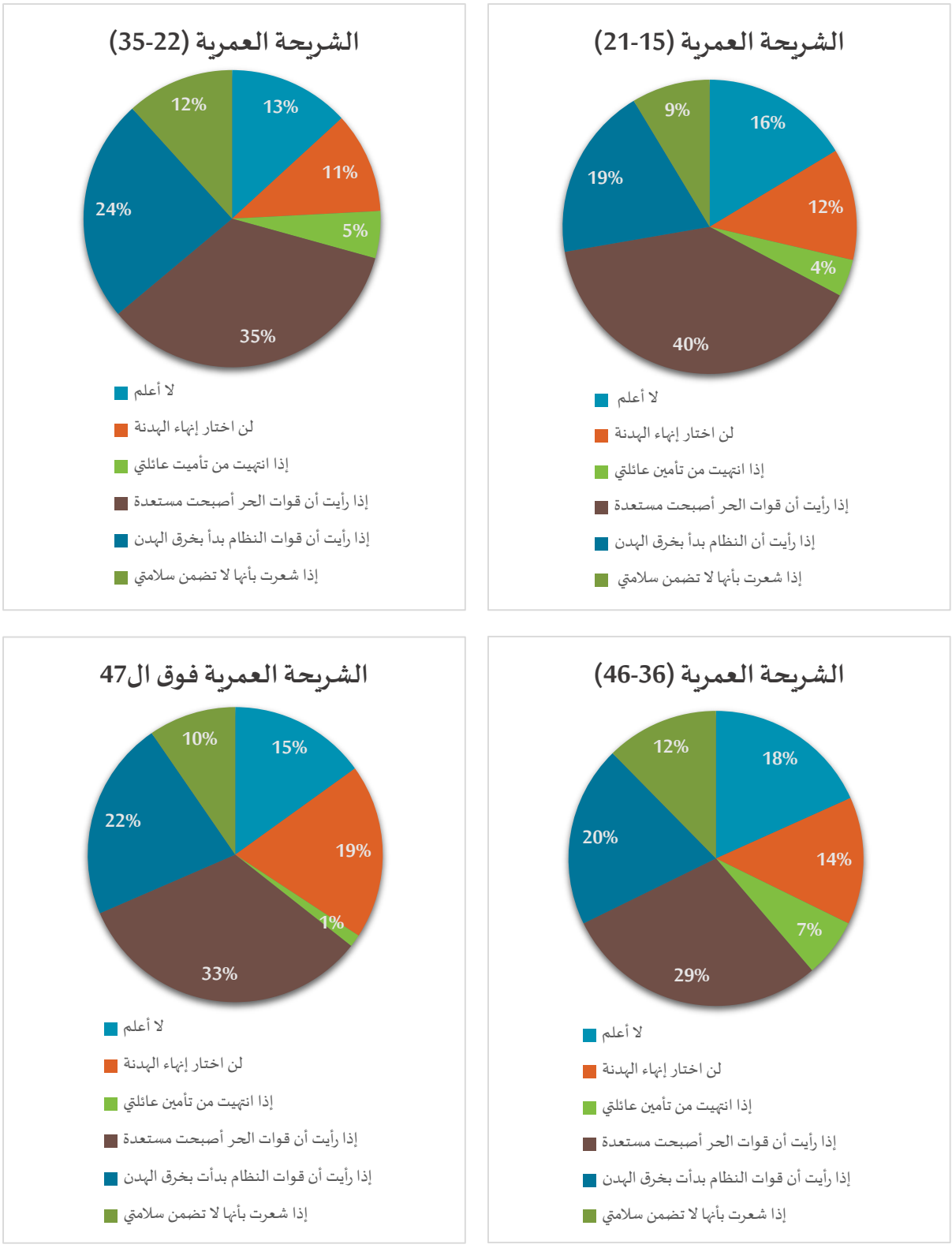

الشكل (7) موقف الشرائح العمرية من إنهاء الهدنة

ويمكن القول في سياق ما أظهرته الأرقام أن الهُدن لم تكن خيار قناعة بقدر ما كانت توظيفاً مرحلياً لتحقيق أهداف ثانوية للطرف المنهك، وبالتالي لا يمكن التعويل على استمراريتها.

3. إشكالية الحضور الشعبي في اتفاقيات الهدن

إن ميل أفراد العينة للقبول بالهُدن -وهو قبول معلل بأسبابه وقد تم إيرادها في الجزء الثاني من الدراسة-لا يستلزم بالضرورة مشاركتهم الفعلية في صياغة اتفاق الهدنة، وهو ما يطرح إشكالية جدية من جهة أن المخرج النهائي لمفاوضات الهُدن متمثلاً بنص اتفاق قد لا يعكس بالضرورة المطالب الحقيقية للناس الذين هم أصحاب المصلحة المباشرة بالهدن. وتتضح إشكالية غياب التمثيل لدى شريحة الإناث مقارنة بالذكور، إذ أجاب تقريباً 67% من الإناث بعدم وجود جهة تمثلهم، في حين ذهب 47.2% من الذكور لهذا الرأي، أما بخصوص حضور ممثلي كل منهما في صياغة اتفاقيات الهدن، فقد قال تقريباً 33% من الذكور بوجود ممثل لهم ذا دور في اتفاقيات الهدن، في حين عبر 19.5% من الإناث عن الرأي نفسه. (الشكل 8)

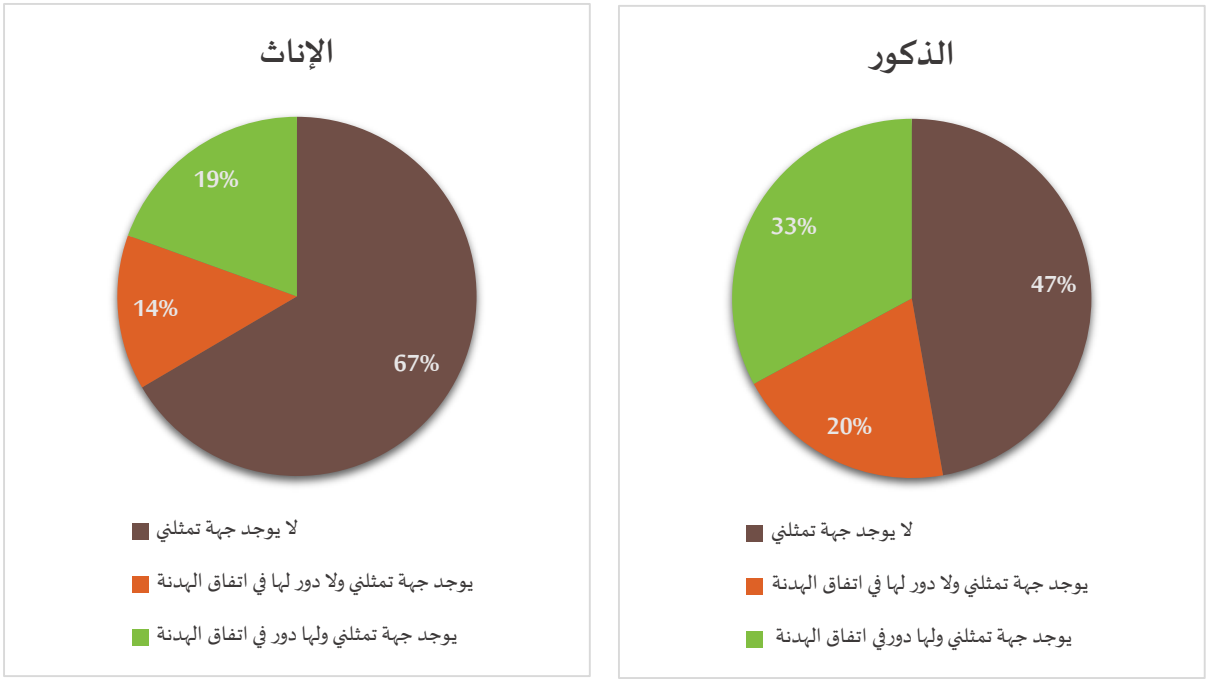

الشكل (8)، تمثيل الذكور والإناث في اتفاقيات الهدن

وبالانتقال لمدى حضور الشرائح العمرية في اتفاقيات الهُدن يلاحظ أنه كلما زاد عمر عناصر الشريحة العمرية ارتفعت نسبة الذين يقولون بأن لا ممثل لهم، وهنا أعرب 63% من الشريحة العمرية فوق الـ 47 عن عدم وجود ممثل لهم، بينما حمل 46.4% من الشريحة العمرية بين 15-21 الرأي نفسه، ورغم تفاوت النسب إلا أن الظاهرة تعم معظم الشرائح العمرية حيث لوحظ أن متوسط نسبة حضور ممثلي الشرائح العمرية في اتفاقيات الهُدن جاء دون الثلث بقليل حيث بلغ تقريباً 29%. (الشكل 9).

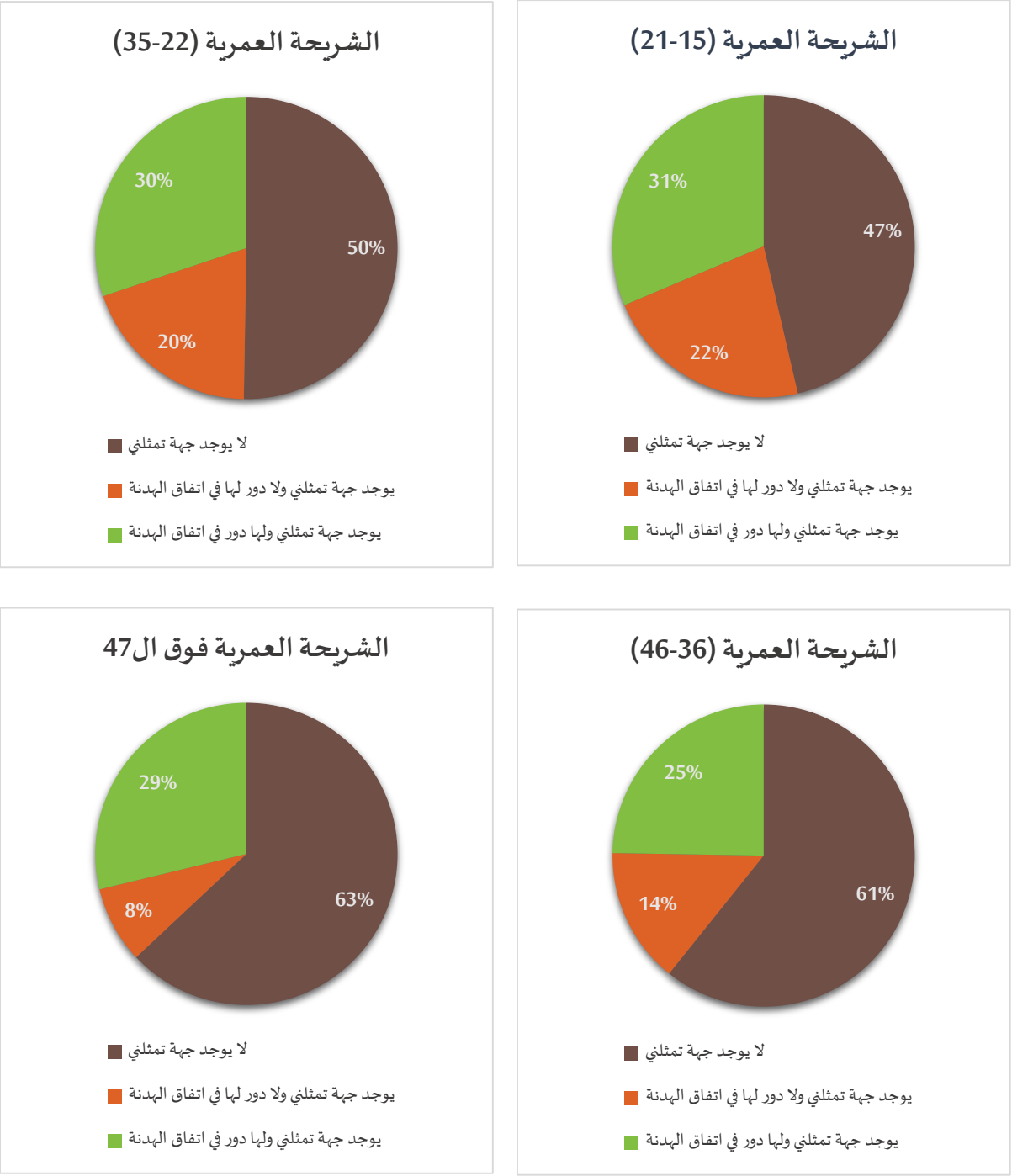

الشكل (9)، حضور ممثلي الشرائح العمرية في اتفاقيات الهدن

4. الأثر المتدني للهدن على معاش الناس وأحوالهم

من أبرز مؤشرات هشاشة اتفاقيات الهُدن ضعف قدرتها على إحداث تأثير ملموس في المجتمعات المحلية، وقد أكد الجزء الثاني من دراسة الهُدن تدني نسب التحسّن في الأوضاع على كل الصُعد، المعيشية والاجتماعية الأسرية والحقوقية، وأنّ ذلك شامل لكل الشرائح العمرية وللذكور والإناث على حد سواء.

كما أظهرت الأرقام وجود أزمات معاشية وأمنية ما تزال تعيشها المناطق التي هادنت وعدم نجاعة الهُدن في إيجاد حلول لها، وقد جاءت أزمة ضعف القدرات المالية للسكان المحليين في مقدمتها، يليها غياب الشعور بالأمن فنقص السلع الأساسية، وأخيراً غياب القدرة على التحرك بحرية (الشكل 10).

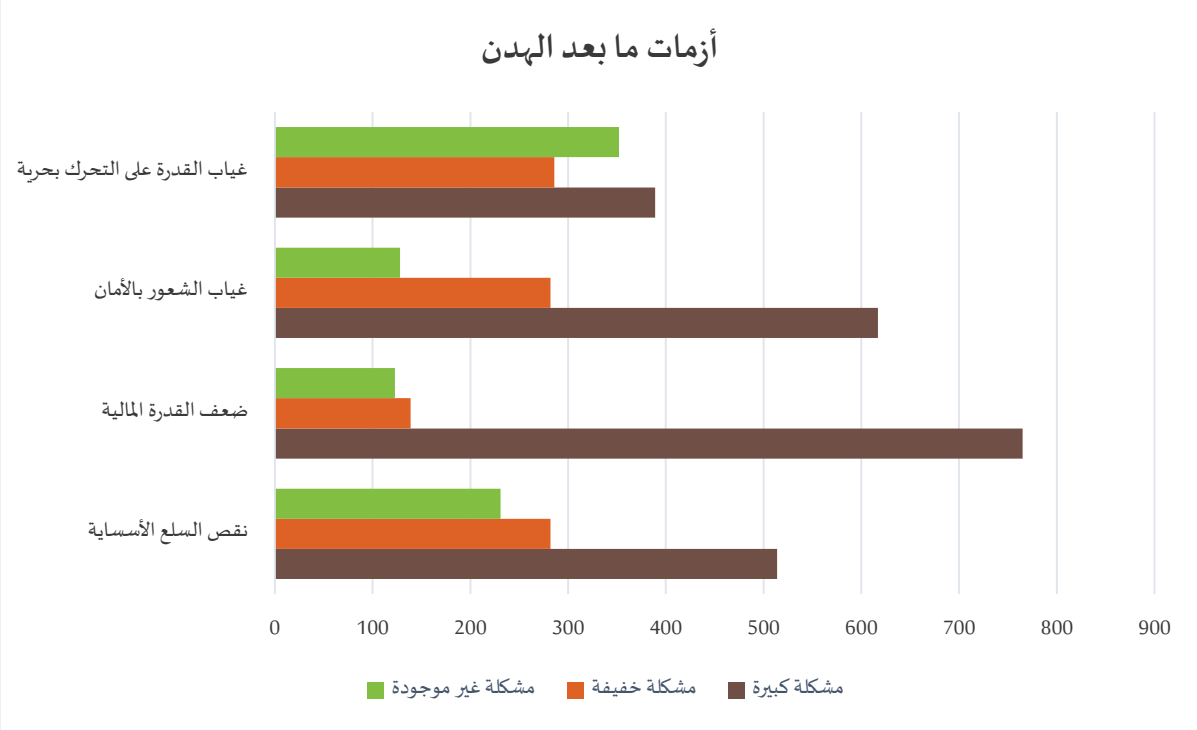

الشكل (10) الأزمات التي تعاني منها المناطق التي هادنت

خاتمة

إن الوصول لفهم متكامل حول الهُدن المحلية يتطلب دراسة الموقف من اتفاقيات الهدن، أطرافها، آثارها على الأوضاع المعيشية والحقوقية والخدمية، وإذ أظهرت نتائج الجزء الثاني من الدراسة تدني مستوى الإنجاز المتحقق على أوضاع السكان المحليين لمناطق الهدن، فإن نتائج هذا الجزء من الدراسة لا تمدنا بالكثير من التفاؤل حول قدرة الهُدن على الاستمرارية، إذ تحمل من عوامل الضعف ما يرشحها للتداعي وهو ما يمكن الاستدلال عليه بالمؤشرات التالية:

- **تدني الثقة بالنظام**

في حين أن شيوع الثقة بين أطراف الصراع يساعد على إنشاء بيئة مواتية لاستمرارية الهُدن ومن ثم الدخول في عملية سياسية من شأنها حل الصراع ككل، وبالنظر إلى الملف السوري وبتفحص الأرقام يتبين عدم ثقة أكثرية الشرائح العمرية وكل من الذكور والإناث على حد سواء بالنظام، فهو الطرف المرجح لخرق اتفاقيات الهُدن متقدماً بذلك حتى على التنظيمات الجهادية التي تحكمها اعتبارات عقائدية تدفعها لإنهاء حالة الوضع الراهن في مناطق الهُدن ومواصلة حربها ضد النظام ومن يدعمه.

ولعل ما يرسخ حالة عدم الثقة بالنظام استحضار سجل الوعود والاتفاقيات التي لم يلتزم بها، تعززها التجربة القاسية التي مر بها سكان مناطق الهُدن نتيجة ممارسات النظام بحقهم، فضلاً عن إدراكهم أن لجوء النظام لخيار الهدنة ليس إيماناً منه بضرورة الحل السياسي والتهدئة، وإنما لكونه مضطراً لذلك في ظل عدم قدرة قواته على الحسم العسكري إزاء كثرة النقاط الساخنة التي تواجهها والتي لا تستطيع تغطيتها جميعها في آن واحد بفعل ضعف العنصر البشري المؤهل لذلك، من هنا يسعى النظام وعبر سياسات الهُدن إلى تخفيف عبء الضغط على قواته المتآكلة ونقلها لمحاور استراتيجية أخرى، على أن يعود للقضاء على المناطق التي عقد معها هُدن في حال نجاحه في سحق مراكز القوة الرئيسية للمعارضة.
ومن مؤشرات عدم الثقة بالنظام رفض مطلق شامل لأكثرية شرائح المجتمع العمرية ولكل من الذكور والإناث على حد سواءً لفكرة عودة الأمور لسابق عهدها قبل الأحداث، ويمكن تفسير هذا الرفض المطلق بعدم الاستعداد للتنازل عن المكتسبات التي تحققت بفعل الثورة، فسكان مناطق الهُدن يتمتعون بحرية في التعبير عن أفكارهم وممارسة حقوقهم في إدارة شؤون أنفسهم بعيداً عن وطأة الحضور الطاغي للنظام وأجهزته الأمنية في شؤون حياتهم كما كان سابقاً، إضافة إلى وجود قناعة لدى سكان تلك المناطق بجنوح النظام نحو الانتقام منهم في حال عاد للتمكن في مناطقهم طالما أن مسببات الانفجار ما تزال كامنة متجسدة ببنية نظام لا يصلح؛ ولن يصلح ولا يصلح به.

وفي ظل انخفاض الثقة بالنظام، تبرز فصائل الجيش الحرّ كعامل أمان وثقة للمجتمعات المحلية من خلال تأديته لدور الممثل لها والمدافع عنها، ويمكن تفسير هذه الثقة بما يلي:

1. **البيئة الاجتماعية:** إن أفراد فصائل الجيش الحر العاملة في مناطق الهُدن هم من أبناء المنطقة نفسها وبالتالي ليسوا غرباء عنها، وهو ما يعزز من ثقة الناس بهم.
2. **عامل الردع:** يمثل الجيش الحر بفصائله قوة ردع لقوات النظام وميليشياته من منظور سكان مناطق الهدن، وبالتالي فإن بقاء الحر في أماكن سيطرته سيحول دون قيام ردود فعل انتقامية من قبل قوات النظام بحق تلك المناطق (لعل في مجزرة داريا خير مثال على ذلك.... إلخ)، كما أنه يشكل أداة ضغط على النظام للالتزام بنصوص اتفاق الهدنة المتفق عليها مع المعارضة المحلية.
3. **فقدان الثقة بالنظام ومؤسساته العسكرية**، لا ثقة للسكان المحليين في مناطق الهُدن بمؤسسات النظام العسكرية والأمنية، بحكم أنها انحازت عن مهمتها الأساسية في حفظ خيارات المجتمع.

إن أي حل سياسي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة إعادة هيكلية بنية النظام القائم ككل، في مكونه السياسي عبر إقرار تداولية السلطة وإفساح المجال للتعددية السياسية والالتزام بحكم القانون، كذلك الأمر فيما يتعلق بضرورة إعادة تشكيل المؤسستين الأمنية والعسكرية وبما يضبط بوصلتها من جديد بالتركيز على مسؤوليتها الرئيسية في حفظ أمن المجتمع والدولة، دون الانجرار لممارسة الوصاية التسلطية من جديد.

- **انخفاض التوقعات باستمرارية الهدن**

إن الهُدن كما هي قائمة تعد اتفاق ضرورة مؤقت لطرفي الصراع، ومتى زالت الأسباب الموجبة فإن فرصها بالاستمرارية تتضاءل. وبتحليل فرص استمرارية الهُدن يتبين تدني التوقعات باستمراريتها. كما أن تحليل العوامل التي بتوفرها تنتفي الحاجة للهدن يظهر في المقام الأول قدرة فصائل الجيش الحر على تغير التوازن الميداني لصالحه، وهو ما يشير إلى استمرارية حضور مقولة الحل العسكري لدى شريحة لا بأس بها من سكان مناطق الهدن وإلى عدم استقرار فكرة الهدن عند المعنيين وأنهم لا يرونها سوى حل مؤقت، ويمكن القول إن ضعف مقولات الحل السياسي وعجزها عن إحداث تحول في مسار الصراع المستمر يساهم في تعزيز حضور هذه المقولة، في حين يربط البعض استمرارية هذه المقولة بهيمنة مناخ العسكرة على الثورة.

أما المقام الثاني الموجب خرق الهدنة فيتمثل ببدء النظام بخرق اتفاقيات الهُدن وهو مؤشر لعدم ثقة سكان مناطق الهُدن بالنظام ووعوده، فمتى استشعر النظام تحسن وضعه الميداني ونجحت شبكاته الأمنية في اختراق أمن مناطق الهُدن فإنه سرعان ما يتجه لإنهاء الهدنة وبسط سيطرته من جديد على هذه المناطق.

- **إشكالية الحضور الشعبي في اتفاقيات الهدن**

من أبرز الإشكاليات التي رافقت العملية التفاوضية تلك المتعلقة بمدى مشاركة السكان المحليين في اتفاقيات الهدن، وباستقراء النتائج تبرز إشكالية التمثيل التي رافقت الثورة السورية منذ بدايتها، إذ عبرت الأكثرية عن عدم وجود ممثل لها وهو ما يمكن تفسيره بما يلي:

1. عدم انخراط السكان المحليين بعد في المجال السياسي العام في ظل الغياب النسبي لقنوات المشاركة السياسية وغياب الاستقرار المجتمعي والأمني المسهل للمشاركة السياسية.
2. تنازع الشرعية بين الجهات الثورية المدنية والعسكرية، وهو ما يخلق حالة تشوش لدى السكان المحليين تحول دون اختيارهم لممثلين شرعيين.
3. ضعف الثقة بكيانات المعارضة وقدرتها على تمثيل السكان المحليين نظراً لافتقادها لبرامج عمل واضحة ولغة مناسبة لمخاطبة للجمهور.

وبالانتقال للشريحة التي عبرت عن وجود ممثل لها فيظهر تقدم الفصائل العسكرية كممثل للسكان المحليين على سواها من التشكيلات المحلية، ويفسر ذلك بما يلي:

1. الحاجة للحماية والأمن في بيئة يغلب عليها الفوضى والعنف.
2. فشل المعارضة السياسية في اختبار القيادة والتمثيل.
3. اندماج الفصائل العسكرية مع بيئتها المحلية بحكم أن عناصرها هم من السكان المحليين.
4. امتلاك الفصائل العسكرية لقوة ردع في مواجهة قوات النظام وميليشياته.

ويمكن أن يفسر ارتفاع نسبة حضور الذكور كممثلي السكان المحليين في اتفاقيات الهدن مقارنةً بالإناث باعتبارات البيئة المحلية التي لا توفر مناخاً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية سواءً باختيار ممثلين لهم أو بإبداء رأيهم في القضايا السياسية، دون أن نغفل تأثير مناخ العسكرة والضغوط الأمنية على المشاركة السياسية عموماً.

أما بخصوص انخفاض مستوى الشريحة العمرية الأكبر سناً (فوق الـ 47) وحتى بين الشريحة العمرية (36-46) بأنه كلما زاد عمر الإنسان كلما زادت صعوبة وجود جهة قادرة على تمثيله سياسياً أو حتى عسكرياً أي إقناعه ببرنامجها، بحكم ازدياد معارفه وخبرته واكتسابه قدرة أكبر على تحديد خياراته السياسية، فضلاً عن أن تبدلاته السياسية والفكرية تصبح أقل وتيرة مما هي عليه في مرحلة الشباب، وذلك مقارنةً بشريحة الشباب الأكثر انفتاحاً على مؤثرات المجال السياسي.

وعطفاً على ذلك يمكن القول إن إشكالية ضعف حضور السكان المحليين في اتفاقيات الهُدن عبر ممثلين لهم يطرح إشكالية جدية من جهة أن المخرج النهائي لمفاوضات الهُدن متمثلاً بنص الاتفاق قد لا يعكس بالضرورة المطالب الحقيقية للناس الذين هم أصحاب المصلحة المباشرة بالهدن، وهو ما يضعف عامل الثقة بها ولا يمنحها الشرعية الكافية للحياة.

- **الأثر المتدني للهدن على ظروف الناس المعاشية**

ما تزال المناطق المهادنة تعيش تحت وطأة أزمات متراكمة جاءت في مقدمتها ضعف القدرة المالية، إذ لم تنجح الهدنة في توفير فرص عمل للسكان المحليين عبر إعادة إحياء النشاط الاقتصادي المحلي، فمصالح الناس قد تضررت بفعل المواجهات مع النظام ولم يعد لهم مورد مادي يعيلهم، كما أن مدخراتهم المالية التي راكموها قد تآكلت بشكل كبير أو انتهت بفعل طول مدة الصراع، فضلاً عن ضعف التحويلات المالية القادمة للسكان المحليين في مناطق الهُدن بفعل تضييق الإجراءات في معظم الدول بحجة تطبيق إجراءات مكافحة الإرهاب.

وفي المرتبة الثانية جاءت أزمة غياب الشعور بالأمن، فالهدنة لم تحتوِ على ضمانات قوية لأمن سكان مناطق الهدن، فالنظام لم يوقف سياسات الاعتقال والقتل، وخلاياه الأمنية النائمة ما تزال فاعلة وتقوم بأعمال تخريبية، إضافة إلى ما سبق فإن الهدنة لا تعني وقف العمليات العسكرية دائماً؛ بل هي وقف مؤقت لها وإمكانية خرقها قائمة والنظام هو الجهة الأكثر مسؤولية عن خرق اتفاق الهدنة كما بينت النتائج وكان آخرها هدنة الوعر، وبالمحصلة فإن ما سبق يعزز من مؤشر فقدان الأمن لدي المجتمعات المحلية في مناطق الهدن.

نقص السلع يلي غياب الأمن من ناحية الأهمية حيث أن حركتها مقيدة لداخل المناطق المهادنة، وفي المرتبة الرابعة تأتي أزمة التجول بحرية وكلاهما يشير إلى استمرارية سياسة الحصار بشكل أو بآخر بحق مناطق الهدن.

وإذا ما أضفنا النتائج التي تحصلنا عليها في الجزء الثاني من دراسة الهُدن والتي تؤكد تدني نسب التحسّن في الأوضاع على كل الصُعد، المعيشية والاجتماعية الأسرية والحقوقية، وأنّ ذلك شامل لكل الشرائح العمرية وللذكور والإناث على حد سواء، عندئذ نصل لاستنتاج مفاده ضعف قدرة الهُدن على إحداث تحول في الشروط العامة للحياة في مناطق الهُدن وهو ما يضعف من شرعيتها بنظر سكان مناطق الهُدن ويدفعهم للتفكير جدياً بإعادة تقييم خياراتهم من جديد وفق الحقائق القائمة.

من هنا يمكن القول، إن اتفاقيات الهُدن بصيغتها القائمة كما يروج لها لا يمكن أن تشكل مدخلاً لعملية سياسية تنهي حالة الصراع في سورية، حيث أن طرحها ضمن إطار مجتزأ وتوظيفها لمعالجة الظواهر التي أفرزتها سياسات النظام العنفيّة لا يفيد في حل جوهر الصراع القائم، كما أن فرص استمراريتها فهي ضعيفة وهو ما يستدل عليه من خلال مؤشرين (مؤشر الثقة، مؤشر الرضا) الذي بينت الدراسة انخفاضهما بشكل واضح.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org